

ما ينشر في هذه الصفحة لا يعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الدولة الفلسطينية الموعودة... خطوة للأمام أم للخلف؟

سعاده مصطفى أرشيد

لم تعد تستطيع تجاهل غضب شعوبها تجاه حرب الإبادة التي تجري في غزة، وتداولت وكالات الأنباء والصحف والفصائيات تصريحات السياسيين (الإسرائيليين) التي ترى أن الرد على هذه الخطوة يجب أن يكون حاسماً وبيداً بإغلاق قنصليات هذه الدول التي تعمل في القدس منذ أكثر من قرن ونصف

قبل أسبوع من اليوم اقترعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على طلب سعودي فرنسي للاعتراف بدولة فلسطينية، اقترح لصالح ذلك ١٤٢ دولة وعارضت ١٠ دول وامتنعت عن التصويت ١٣ دولة، أما فجر اليوم الثلاثاء بتوقيتنا فستصوت الجمعية العمومية جلستها على هذا القرار الذي تبدو نتيجته



محسومة، خاصة مع تواصل الاعترافات بدولة الفلسطينيين، وكان آخرها اعتراف كل من إنجلترا وكندا وأستراليا والبرتغال، ويفترض أن تلتحق بها مجموعة أخرى من الدول، وقد وصل عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين حتى الآن إلى ١٥٢ دولة. أدركت حكومة (إسرائيل) مبكراً أن السعودية وفرنسا لن تتراجعا عن موقفهما هذا وأن البلدين قادران على حشد مجموعة كبيرة من الدول التي

من الزمن ومنها ما يذهب إلى إعلان ضم الضفة الغربية لتصبح جزءاً من دولة (إسرائيل) خاصة، وهي المنطقة التي يفترض أن تقوم عليها دولة فلسطين، أما أقل ربود الفعل حدة فتلك التي اكتفت بضمّ أراضي غور الأردن الواسعة، أما بنيامين نتنياهو فقد كان رده أننا لن نقبل بوجود دولة إرهابية على أرضنا وسنعزيز الاستيطان ونقيم مستوطنات جديدة على أراضي الضفة الغربية وأن الرد

سيكون بعد عودته من نيويورك حيث سيلقي خطاباً في الجمعية العمومية في يوم التصويت و يلتقي بعدها بدونالد ترامب قبل عودته إلى تل أبيب. لكن الفلسطيني الذي تحرقه نار حرب الإبادة في غزة وتلتهم الأرض من تحته جرافات الاستيطان في الضفة الغربية وتقطع ما بين أوصالها بوابات بلغ عددها ما يزيد على ٩٠ بوابة منذ ٧ من تشرين الأول ٢٠٢٣، لا يبدي اهتماماً بالغا بكل هذا الضجيج، ويتساءل هل ستؤدي هذه الإعلانات والاعترافات إلى إقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين الانتدابية؟ وهل رفض (إسرائيل) لهذه القرارات وتنفيذ تهديداتها بالضم سيؤدي إلى عزلتها عزلة حقيقية واعتبارها دولة مارقة وخارجة عن القانون الدولي وما يتبع ذلك من عقوبات رآها العالم تجاه دول عديدة؟ وهل الخلافات التي ستندلع بين الدول المعترفة بدولة فلسطين وحكومة (إسرائيل) ستؤدي إلى توقف الدعم العسكري وصفقات السلاح وصولاً إلى المقاطعة الشاملة في كافة المناحي؟ وما إلى ذلك من أسئلة مشروعة.

لا تحتاج الإجابة إلى تفكير طويل فنحن نراها على أرض الواقع، فلم يتبقّ مكان في الضفة الغربية يتسع لإقامة دولة حتى قبل عملية الضم التي يتحدثون عنها، والاستيطان يتسع ويأخذ في كل يوم أراضي جديدة، والشعب الفلسطيني ومعه أبناء الأمة يعرفون طبيعة العلاقة العضوية بين دولة الاحتلال ومن أقامها منذ سبعة عقود وراعها ولا يزال، وأن هذا الاعتراف لن يوقف عمليات الإبادة

يدرك الفلسطيني الحزين أنّ هذا الاعتراف لا يعبر عن صحوة ضمير سعودية - عربية أو فرنسية - غربية وإنما هو ليس إلا وصفة مسمومة لإذكاء نار الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني، وجعل المسألة مسألة صراع داخلي، فالاعتراف هذا وإن كان لا قيمة له في الجغرافيا ولا يلزم (إسرائيل) بشيء لا بل يحرضها على مزيد من العدوانية، ولكنه ملزم للفلسطيني الذي عليه أن يقوم بتغيير المناهج المدرسية بما يتوافق مع الرؤية الغربية - الإسرائيلية - الإبراهيمية، وأن يحفظ أمن أعدائه بالتزامه بعقيدة أمنية ترى في الدفاع عن حقوقه ضرراً له وخسارة، وأن يقبل شكلاً لا فعلاً بدولة منزوعة السلاح (لن تقام) لا بل ومنزوعة من دسم السيادة الحقيقية والأهم سعودياً وفرنسياً وغربياً أن لا مكان للمقاومة في هذه الدولة الوهمية.

ألا يتناقض كل ذلك مع حق تقرير المصير وحق الشعوب بمقاومة الاحتلال؟ وهل تستطيع هذه الدولة المطالبة بحق عودة أو قدس أو سيطرة على الحدود أو مصادر المياه؟ وهل ستبقى المستوطنات بنشاطها العدواني، إنها أسئلة قد تبدو غير ضرورية طالما أن الدولة الفلسطينية التي يتحدثون عنها لن تقوم.

لا يمكن أن يكون الرد على إعلان ضم الضفة الغربية لتصبح جزءاً من دولة (إسرائيل) خاصة، وهي المنطقة التي يفترض أن تقوم عليها دولة فلسطين، أما أقل ربود الفعل حدة فتلك التي اكتفت بضمّ أراضي غور الأردن الواسعة، أما بنيامين نتنياهو فقد كان رده أننا لن نقبل بوجود دولة إرهابية على أرضنا وسنعزيز الاستيطان ونقيم مستوطنات جديدة على أراضي الضفة الغربية وأن الرد

من الطوق الناري إلى التهجير.. كيف يمهد الاحتلال لاحتلال غزة والمقاومة تتربص

محمد الأيوبي

وتحويل غزة إلى جيوب محاصرة قابلة للتفكيك. هذا المخطط يكرّر بدقة ما فعلته «إسرائيل» في النكبة عام ١٩٤٨ وفي النكسة عام ١٩٦٧؛ التهجير كأداة مركزية لبناء «إسرائيل الكبرى». الجديد اليوم أن العملية تتم في ظل تواطؤ عالمي كامل وتظهر الطوابير الطويلة للنازحين على شاشات التلفزة، و«جوههم متعبة، وأصواتهم تتردد، نحن لا نعلم إلى أين نذهب»، بينما تُحتزل في الخطاب الغربي تحت عنوان «المساعدات الإنسانية» التي تُلقي من الطائرات وكأنها أوراق دعائية.

«الجيش الإسرائيلي». فالمقاومة لم ترد بعد، ليس لأنها غائبة، بل لأنها خالية. لكن في غزة، حيث الكثافة السكانية هي الأعلى في العالم، يتحول القصف إلى أداة إبادة جماعية، لا مجرد وسيلة ضغط. الأرقام تكشف حقيقة النوايا: أكثر من ٦٥ ألف شهيد، ١٦٥ ألف جريح جُلبهم من الأطفال والنساء، ومئات



الآلاف من النازحين الذين يهربون من مدينة تحولت إلى جحيم من الركام. هذه ليست «أضراراً جانبية» كما يصفها الخطاب الغربي، بل هي هدف في حد ذاته: إفراغ غزة من سكانها.

بطء التقدم البري: خوف الاحتلال وحسابات المقاومة

منذ بدء العملية البرية، لم يسجل أي اختراق حقيقي لجيش الاحتلال في عمق مدينة غزة. الآليات تتركز عند ثلاث جهات رئيسية: شمال غربي المدينة (السودانية والتوأم)، شمالها الشرقي (الشيخ رضوان والصفطاوي)، وجنوبها (تل هوا والكلية الجامعية). لكنّها لم تتجاوز حتى الآن الخطوط الأولى. هذا البطء لا يعكس «حكمة عسكرية»، بل أزمة وجودية يعيشها

منذ ما يقارب عامين، تشنّ «إسرائيل» حرب إبادة جماعية غير مسبوقة على قطاع غزة، حرباً ليست مجرد عملية عسكرية محدودة أو رداً على هجوم مفاجئ، بل هي مشروع إستراتيجي متكامل يهدف إلى إعادة صياغة الجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينية وفق مقاييس الاستعمار الاستيطاني. وفي قلب هذه الإستراتيجية، تحتل مدينة غزة موقعاً رمزياً وميدانياً أساسياً، بحيث تسعى «إسرائيل»، عبر عملية «عربات جددون ٢»، إلى تحويلها إلى أنقاض فارغة من سكانها، مقدمة نموذجاً جديداً في حروب التهجير الحديثة؛ حرب تبدأ بالطوق الناري، وتنتهي بالتفريغ البشري الشامل. لكن خلف هذا المشهد الدموي الذي يقدم بلسان «الناطق العسكري الإسرائيلي» باعتباره «عمليات عسكرية ضرورية»، يكمن نظام دولي يتواطأ بالصمت أو المشاركة، وتتحرك فيه واشنطن كراع سياسي وعسكري مباشر، فما يجري في غزة ليس استثناءً، بل هو امتداد لنمط تاريخي من الحروب التي يقودها الغرب أو يباركها، من فيتنام إلى العراق وأفغانستان، مروراً بيوغسلافيا وليبيا. الطوق الناري: الإبادة كمرحلة تمهيدية

المرحلة الأولى من الهجوم على غزة لم تكن تقدماً بردياً منظماً، بل قصفاً شاملاً ومكثفاً شمل كل أحياء المدينة تقريباً: الزيتون، الصبرة، الشجاعية، الشيخ رضوان، الدرج، التفاح، تل هوا، وحتى الشاطئ. الهدف المباشر لم يكن «تحييد المقاومة» كما يزعم الاحتلال، بل فرض طوق ناري يمنع الحركة ويجبر المدنيين على النزوح.

إن هذه الإستراتيجية ليست جديدة؛ هي ذاتها التي استخدمها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، والولايات المتحدة في فيتنام، و«إسرائيل» نفسها في جنوب لبنان.

يوم لفلسطين

ليس الوقت لمناقشة خلفيات الحراك السياسي الدولي تحت شعار حل الدولتين، ولا ما يُخفيه من اعتراف غير مشروع بكيان الاحتلال، وتنازل عن حقوق غير قابلة للتفاوض والتنازل للشعب الفلسطيني بكامل أرضه التاريخية، وليس الوقت لمناقشة مدى واقعية هذا الحل وإمكانية تطبيقه، أو فرص قيام دولة فلسطينية عبر الطرق الدبلوماسية، وكيان الاحتلال قام تحت هذا الشعر بنهش جغرافيا القدس والضفة الغربية وصولاً للضم الكامل والحصول على مباركة ومشاركة أميركية، والحماية الكاملة بحق الفيتو الأميركي والعقوبات الأميركية المتاحة دائماً لمنع أي حل من المرور عبر المؤسسات الدولية، كما يجري دائماً في مجلس الأمن الدولي، وكما جرى مؤخراً مع قضاة المحاكم الدولية.

هذا يوم لفلسطين، ويحق للفلسطينيين أن يحتفلوا بإنجاز نصر سياسي كبير على المشروع الصهيوني، لأن الدول التي تعترف بالدولة الفلسطينية هي في كثير من الحالات التي قدّمت دعماً استثنائياً لكيان الاحتلال حتى تاريخ قريب، ومهما ربطت هذه الدول بين اعترافها بدولة فلسطين ودعواتها للقضاء على المقاومة وإدانتها لطوفان الأقصى، فهي تعلم والعالم كله يعلم، أن هذا الاعتراف ما كان ليكون لولا المقاومة ولولا طوفان الأقصى.

منذ طوفان الأقصى وفي شهور حرب الإبادة التي يشنّها كيان الاحتلال في شعب



فلسطين استعادت القضية الفلسطينية حضورها بفضل المقاومة ودماء الفلسطينيين وتضحياتهم وصمودهم، وسقوط ورقة التوت عن صورة الوحش الذي يمثله كيان الاحتلال والذي كان يحظى بعمليات تجميل وتزوير لتقديمه كياناً حضارياً ديمقراطياً متمدناً. وقد أتبع لشعوب العالم أن تتعرّف في زمن قياسي على حقيقة اسمها الحق الفلسطيني وحقيقة موازية اسمها الكيان الإجرامي المتوحش الذي يحتل فلسطين، وخرجت الشعوب في انتفاضة ضميرية متواصلة تهتف لفلسطين حرة، حتى أرغمت حكوماتها على هذا الحد من الاستجابة، ويقدر ما يمثل هذا الاعتراف بالدولة الفلسطينية إنجازاً لشعوب العالم، فهو إنجاز للشعب الفلسطيني ومقاومته وتضحياته العظيمة المستمرة.

يكفي أن ننتبه إلى أن الحرب الإجرامية التي يشنّها كيان الاحتلال على الشعب الفلسطيني تحمل رسالة سياسية عنونها، لا وجود لشعب فلسطيني ولا لفضية فلسطينية، وإن وجد فإن القوة هي الطريق الوحيد للتعامل معها حتى الإبادة، ويأتي هذا الاعتراف ليقول إن الكيان قد خسر المعركة السياسية وإن العالم يقف موحداً ليقول إن فلسطين هي أرض موجودة بهذا الاسم لدولة وإنها تعود لشعب اسمه الشعب الفلسطيني يملك حق إقامة دولته، مهما كان هذا النص ضعيفاً ومجتزأً باعتنامه لدولة فلسطين جزءاً من أرض فلسطين فقط. بالمقارنة مع لحظة تاريخية مشابهة عام ١٩٧٤ عندما منحت منظمة التحرير الفلسطينية منصة الأمم المتحدة المتحدث إلى العالم، وقد كان ذلك في ذروة صعود حركة النضال الوطني الفلسطيني، فإن ما يجري اليوم أكبر بكثير وأهم بكثير وأعظم بكثير، من زاوية الاعتراف بالحق، ومن زاوية حجم الخسارة اللاحقة بالكيان، علماً أن هذا يجري كما يفترض في أسوأ ظروف النضال الفلسطيني، وهذا معناه أن الحديث عن هزيمة المقاومة الفلسطينية مجرد خداع بصري، إذ يكفي التمعّن بما يجري لمعرفة موازين القوى الحقيقية التي أنتجها طوفان الأقصى وأعاد إنتاجها صمود المقاومة وشعبها بوجه حرب الإبادة الإجرامية المتعادية.

من حق الفلسطينيين الاحتفال لأن هذا يوم لفلسطين، بكل معنى الكلمة.

البناء

والمعدات (٢٠٪) من القوة المطلوبة غير متوفرة). وثانيهما الانقسام الداخلي في «إسرائيل» بين قيادة سياسية تبحث عن نصر إعلامي وقيادة عسكرية تدرك استحالة ذلك.

في هذه المعادلة، يصبح الزمن في صالح المقاومة. فكل يوم يمر بلا «نصر إسرائيلي» هو يوم إضافي يكشف عجز الاحتلال ويعمّق أزمته أمام الرأي العام الداخلي والخارجي. غزة كرمز عالمي

ما يجري في غزة اليوم ليس مجرد فصل في الصراع «الفلسطيني الإسرائيلي»، بل لحظة كاشفة لطبيعة النظام الدولي كله. من الطوق الناري إلى التهجير، من البحث عن صمود نصر إلى الانخراط في إبادة جماعية، تنجلي أمامنا صورة استعمارية كلاسيكية يُعاد إنتاجها في القرن الحادي والعشرين تحت غطاء «الأمن» و«مكافحة الإرهاب».

لكن كما علمنا التاريخ، فإن الشعوب التي تُحاصر وتُهجر لا تُحصى من الوجود. غزة التي قاومت على مدى عقود ورغم كل الحروب والحصار، ليست مجرد جغرافيا، بل رمز لإرادة الصمود والمقاومة التي تتربص اليوم، ستجد لحظتها المناسبة لتكتب فصلاً جديداً في سجل المواجهة.

في النهاية، قد تنجح «إسرائيل» في تدمير المدينة كاملاً، لكن ما لن تستطيع فعله هو محو القضية. فغزة، بدمها وركامها وناسها، ستظل المرأة التي تعكس عجز الغرب الأخلاقي.

الإسرائيليين، وكل ذلك من أجل بقائه في الحكم وتجنّب السقوط أمام المحاكم.

الغرب وشراكة الجريمة

ما كان لهذه الحرب أن تستمر يوماً واحداً لولا الدعم الأميركي المطلق، واشنطن لا تكتفي بتزويد «إسرائيل» بالسلاح والذخيرة، بل تغطيها دبلوماسياً في مجلس الأمن وتقدم لها المبررات الأخلاقية. وهنا تكمن المعضلة الكبرى: إن ما يحدث في غزة لا يفضح «إسرائيل» وحدها، بل يفضح النظام العالمي الذي يقوده الغرب.

الصمت الأوروبي، والاكتفاء ببيانات إنسانية خجولة، يكشف أن «القيم الديمقراطية» ليست سوى غطاء أيديولوجي. فحين يتعلق الأمر بفلسطين، تختفي مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الدولية، ويحل محلها منطق القوة العارية.

هذه الحرب، إذا، ليست فقط حرب «إسرائيل» على غزة، إنها حرب الغرب الرسمي على فكرة الحرية في العالم الثالث، تماماً كما كانت في الجزائر وفيتنام والعراق.

المقاومة: الترقب كخيار إستراتيجي اللافت أن المقاومة الفلسطينية لم تدخل بعد بثقلها في مواجهة الإجتياح البري. هذا التريث ليس ضعفاً، بل هي تكتيك محسوب. فالاشتباك المبكر قد يستهلك القدرات في معارك جانبية، بينما الهدف الحقيقي هو استنزاف الاحتلال على المدى الطويل.

المقاومة تراهن على عاملين: أولهما هشاشة «الجيش الإسرائيلي» الذي يعاني نقصاً في الجنود

لكن التهجير ليس مجرد وسيلة؛ هو الغاية بحد ذاتها. «ف»إسرائيل» لا تسعى فقط لتدمير منازل الفلسطينيين، بل لإعادة تشكيل الخريطة السكانية بما يتيح إقامة مستوطنات جديدة مكان الأحياء المدمرة. وهنا يصبح التهجير حلقة في مشروع استعماري استيطاني طويل الأمد.

نتنياهو وصوره النصر المستحيلة

القائد السابق لفرقة غزة في «الجيش الإسرائيلي»، يسرايل زيف، صرّح بأن نتنياهو يبحث عن «صورة نصر غير موجودة». هذا التصريح يعكس أزمة «القيادة الإسرائيلية»؛ فالحرب، رغم كل حجم الدمار والقتل، لم تحقق أي هدف سياسي أو عسكري.

نتنياهو، المطلوب أمام المحكمة الجنائية الدولية، يقدم نفسه ك«رجل أمن» يحمي «إسرائيل»، بينما يقودها عملياً إلى عزلة دولية ونهيار أخلاقي. إعلانه الأخير عن تحويل «إسرائيل» إلى «مدينة إسبرطة» وأننا في حالة «غزلة» هو اعتراف ضمني بأنه يجبر «المجتمع الإسرائيلي» إلى حالة حرب دائمة، قائمة على العسكرية والانغلاق الاقتصادي. إنها ليست سياسة دفاعية، بل وصفة لانحطار طويل الأمد.

إنه نموذج القائد الذي يهرب إلى الأمام؛ يضحى بجنوده، يقتل المدنيين، يهدد مستقبل أجيال كاملة من